›› الفصل الرابع

المياه والقمح-
الترشيد والاكتفاء الذاتي

«كانت خطة الوزارة تقوم على تمكين هذا القطاع من تحمل أعباء النهوض مستقبلًا»

كنت مغرمًا بالبيانات والمعلومات الإحصائية والعددية ودلالاتها وتفسيراتها، وأن أي خطة اقتصادية تخلو من هذه الخاصية، فإنها تعني ضربًا من المشاعية والعبث، وأعتقد أن أي خطة أو إستراتيجية لا تبنى على المعلومات والأرقام، لا تعدُّ خطة، وإنما مجرد تصورات عمومية، وذلك لسبب بسيط هو أن المعلومات الإحصائية عنصر رئيس لأي تخطيط تنموي، ولا يمكن من دونها الوصول إلى التنمية، فالدول والمجتمعات التي لا تهتم بلغة الأرقام والإحصاءات، مجتمعات متخلفة وفاشلة وعمياء، وكنت مؤمنًا بأن الإستراتيجية القائمة على مجموعة واضحة من الأرقام والمعلومات يجب تنفيذها على مراحل، أصعبها مرحلة التأسيس وأهمها مرحلة التسويق، وكنت أرى ومن خلال اطلاعي على التجارب الغربية في الإنتاج، تركيزهم الرئيس على القاعدة العريضة للإنتاج وهي قاعدة المزارعين والمستهلكين، فالأول يحتاج إلى الدعم لتطوير إمكاناته، والثاني يحتاج إلى سلعة نظيفة وألا يطرأ ارتفاع مفاجئ في الأسعار يؤثر في دخله الشهري وتوجهه السلوكي، وأن تكون القوة الحية القاطرة للشريحة الأكبر هي الشركات العملاقة وأصحاب رؤوس الأموال، وأيضًا أسواق ومصانع وتصدير خارجي، وأيضًا مياه بغرض الزراعة ولأغراض الشرب، ضمن إستراتيجية بعيدة تهدف إلى تحقيق الأمن المائي والغذائي معًا.

في سني حياتي الجامعية، كنت مشدودًا إلى الإعجاز العلمي، ولغة الأرقام في القرآن، وكنت أتوقف مليًّا أمام عظمة كلمات الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ - في ذكر الماء الواردة كلماته في القرآن، وبخاصة قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾

[الأنبياء:٣٠] باعتباره بيانًا في الصميم، وكلمات واضحة ومحددة، لا تقبل التأويل، فقد جعلنا من الماء كل شيء حي، لم يستثن شيئًا آخر، ومنح الله للماء خاصية التفرد بالحياة، وقوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَسۡمَعُونَ﴾ [النحل:٦٥]؛ فالله متكفل بإنزال الماء من السماء ليحيي به الأرض الميتة، ولكننا نجادل ونناقش، ونولول ونخدع أنفسنا، ولدينا حقائق ربانية من جانب، وحقائق تطبيقية من جانب آخر، تؤكد أن المملكة تتكئ على كم هائل من المياه المتجددة، التي من نعم الله وفضله أنها لا تنقص أبدًا.

قد يشكك بعضهم في ذلك، ويعدها نرجسية وطنية، ويعد ذلك محض دفاع، أو هلوسات تحت وقع تأثيرات دينية، غير أن الحقائق العلمية تقطع الشك باليقين، وقد قمنا برصد عملي مخبري للمياه في المملكة، سمّيناه «أطلس المياه»، وهي خرائط هيدروجيولوجية وهيدروكيميائية لوصف الوضع العام للمياه في المملكة، حاول بعضهم تغييبه عن الوجود كلية فيما بعد، كي تبقى دعايته الباطلة وأسانيده قابله للتصديق، في حين لم يسأل أحد عن الخرائط الإكتوارية للمياه التي بنينا عليها خططنا لإستراتيجية الزراعة والمياه، فلم نعمل عبثًا، وإنما كنا مسلحين بالإيمان والعلم والانتماء والمعلومات الواقعية التي دفعت بنا لأن نكون بلدًا مصدرًا للقمح بدلًا من أن نظل بلدًا مستوردًا، وأن يكون الأمن المائي السعودي تحت سيطرتنا ورقابتنا، فلا دولة مستقلة الإرادة يمكنها التفريط في أمنها الغذائي أو المائي.

واللافت للانتباه، أن لفظ الماء ذكر في القرآن الكريم ثلاثًا وعشرين مرة، وذكر القمح سبع عشرة مرة، وكان ذلك في دلالات صريحة ومباشرة، وأحيانًا دلالات مجازية، ولكن في جميعها كان ذكر الماء مرادفًا للحياة، والقمح مرادفًا للإطعام والغذاء، كما أن جميع الأغذية التي ذكرت صريحة في القرآن، تعد اليوم من الأطعمة المفيدة للجسم وصحة الإنسان، فيما ذكرت كلمة البحر «أي المياه» في القرآن الكريم

اثنتي وثلاثين مرة، وذكرت كلمة البر «أي اليابسة» في القرآن ثلاث عشرة مرة، وعليه فإن ذكر الماء بجميع دلالاته وحالاته أكثر من ذكر اليابسة بجميع دلالاتها أيضًا، وهذا يؤكد كثرة وجود الماء، ومكانة الماء الجوهرية في الحياة، كما أن القمح ورد في القرآن أقل من عدد كلمات الماء الواردة، وهذه كلها مؤشرات على وفرة المياه وأهميتها.

خريطة المياه الجوفية في المملكة

لسنا في وارد الإقناع بوجود المياه في بلادنا باستخدام المؤثر الديني، رغم قناعتنا الراسخة بأن ما قيل في القرآن الكريم، وما ركز عليه إلا لحكمة، ولكن سنذهب إلى العلوم الرواسي، فلا اقتصاد وتنمية حقيقية بلا أرقام وإحصاءات، ولا يمكن لأعتى دعاية مضادة أن تزحزح أفكارنا بأن الأقوام والقبائل التي مرت على هذه الأرض، لم تمتلك أمنها الغذائي والمائي، وأن تقلبات المناخ وتغيراته تؤكد بما لا يقبل الشك، بأن في بلادنا وفرًا مائيًّا غير عادي، ومع ذلك فقد انطلقت وزارة الزراعة والمياه في خططها الإستراتيجية على عدة محاور رئيسة، حيث قررنا حينها اعتماد حصر علمي دقيق لكفاية المياه في بلادنا وبخاصة من عام ١٣٨٣-١٤١٤هـ حيث أخذت المسوحات اهتمامات الحكومة والوزارة بشكل جوهري ولافت، تم ذلك بالاستعانة بالشركات الأجنبية وتحديدًا الأمريكية والفرنسية والألمانية والإيطالية واليونانية، وعلى مدار ٣٠ عامًا، وقامت هذه الشركات بالمسوحات الشاملة لجميع مناطق المملكة وشملت المياه والتربة والمناخ والغطاء النباتي، وضمُّ ذلك جميعه في أطلس واحد، حيث صدرت الإستراتيجيات والسياسات الزراعية والمائية بناءً على تلك الدراسات والمسوحات العلمية، وبخاصة المياه.

وشملت الدراسات المائية جميع التكوينات وتم تقسيمها الى طبقات رئيسة وثانوية وسطحية وتم تقسيم المياه الجوفية الى عدة أقسام أساسية في بلادنا:

أولًا: مياه قريبة موجودة في رواسب الأودية، ويتراوح عمقها بين ١٠-١٢٠ مترًا، وتقدر كميات المياه التي تغذي هذه الطبقات بنحو ٩٤٠ مليون متر مكعب/سنة، وتوجد المياه أيضًا في الأجزاء غير المحصورة بين الطبقات الحاملة للمياه (unconfined aquifers) وتقدر التغذية السنوية لها بنحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب، وفي المملكة ١٨ طبقة، وترى بعض الدراسات أنها تزيد على ٢٥ طبقة حاملة للمياه، حيث تتسرب الأمطار إلى باطن الأرض لكل طبقة، وتختلف هذه الطبقات عن بعضها من حيث العمر، والامتداد الجيولوجي، والسمك، والخصائص الهيدرولوجية، وكميات المياه المختزنة فيها، وتمتاز بارتفاع معامل التخزين في صخورها

وثانيًا: المياه الجوفية العميقة، التي توجد في الأجزاء المحصورة بين الطبقات الحاملة للمياه، وتختلف عن بعضها في السمك والامتداد الجيولوجي والعمق والنوعية.

ولا يمكن التعامل مع قطاع المياه بعشوائية، فكل الدول لديها استقراءات لأوضاعها المائية المستقبلية، حيث يسهم العلم في معرفة إمكانات هذه الدول، ومدى خطورة وضعها المائي، وعليه ذهبت وزارة الزراعة والمياه في هذا القطاع، بحسب ما هو معمول دوليًّا، حيث أعدت مسوحات ودراسات ميدانية على هذا الأساس، وقد بدأنا بالتعاون مع شركات عالمية مختصة في هذا المجال، وتمكنت وزارة الزراعة والمياه من إعداد أطلس وخريطة المياه في المملكة، وكانت النتائج مذهلة، واستطعنا دراسة جميع التكوينات المائية في مختلف مناطق المملكة، واتضح أن لدينا ٢٤ تكوينًا رئيسًا، لتجمعات وأحواض مائية غزيرة تمتد بعضها من المنطقة الوسطى إلى خارج الحدود السعودية، وبأعماق مختلفة، ومنها تكوين الساق والممتد من أقصى الشمال إلى وسط السعودية، ويحمل كميات ضخمة من المياه، ويتراوح عمق التكوين ما بين ١٠٠-١٨٥٠م، وكذلك تكوين تبوك الممتد من الشمال، حتى منطقة القصيم، وتكوين الوجيد وسط المملكة ويستفيد منه وادي الدواسر، وتكوين المنجور على عمق ١٨٠٠م، وتكوين أم الرضمة، الممتد من خارج المملكة حتى وادي الدواسر، وتكوين الدمام، بوصفه من أهم التكوينات المائية، وتكوين النيوجين الممتد من وادي الدواسر حتى وادي السرحان، وتكوين الوسيع والبياض، إضافة إلى التكوينات الثانوية.

ميزة هذه التكوينات أنها على أعماق مختلفة، وأنها لا تنقص، بل إنها تجمع المياه من جهات مختلفة لتستقر في أعماق الأراضي السعودية، وقد قدّر أطلس المياه في المملكة احتياطيات المياه في التكوينات الجوفية الرئيسة «العميقة» والثانوية «غير العميقة» بكميات هائلة، تتم تغذيتها سنويًّا من مياه الأمطار والأودية العابرة للحدود، التي تصب أغلبيتها في أراضي المملكة، إضافة إلى عمليات التجميع المائي السنوية، كي لا تذهب مياه الأمطار هدرًا.

في السنوات التي بدأت فيها وزارة الزراعة والمياه بالتخطيط المائي ببعده الإستراتيجي، كانت قد أعدت مسحًا شاملًا للأراضي الصالحة للزراعة في المملكة، ومقدار احتياجاتها من المياه على سبيل التقدير المستند إلى المعلومات، وفي ضوء معادلة الاستهلاك المتوقعة لتلك الأراضي الزراعية، وحجم الإمكانات المائية المتجددة، بدأت عملية توزيع الأراضي على مستويات من حيث درجات الخصوبة، والمساحة، وإمكانية الاستخدام، وكيفية توظيف مياه الأمطار لخدمة هذه المساحات، دون اللجوء إلى الآبار الارتوازية، وقد وضعت الوزارة ضوابط ليست مجرد رقابة وتشريعات، بل أنشأت لذلك الغرض محطات متخصصة تراقب عمليات استهلاك المياه؛ لتكون ضمن السياسات المائية المعتمدة، وكان عدد الآبار المخصصة للمراقبة أكثر من ٧٤٨ بئرًا في عام ١٩٩٥م، ويتم اختيار مجموعة لمراقبة مستويات المياه ونوعيتها، وأخرى كآبار مراقبة احتياطية، وتركزت آبار المراقبة في المناطق الزراعية أو حقول آبار مياه الشرب؛ حتى يمكن مراقبة مستويات المياه في تلك الآبار، والحصول على التغيرات التي قد تطرأ على مستويات المياه، وقد تم تزويد جميع آبار المراقبة بأجهزة متقدمة وحساسة لتسجيل وقياس مستويات الماء في كل التكوينات المائية.

وقد بنت وزارة الزراعة والمياه اعتمادها على كمية الأمطار السنوية، وحجم المياه التي تأتي بها الأودية والسيول، إلى جانب كمية المياه المستهلكة، وكانت المعادلة منطقية جدًّا، ولا تشكل إخلالًا بالمياه الجوفية في المملكة، بل على العكس من ذلك، فقد اتضح للوزارة أنها تعمل ضمن الأصول العلمية والمتعارف عليها دوليًّا، وأن تكوينات المياه الجوفية في المملكة أغلبيتها تكوينات لمياه متجددة .

وللاستفادة من مياه السيول والأمطار، أنشأت الوزارة عددًا من السدود الترابية والركامية والخرسانية والجوفية على الأودية الرئيسة بالمملكة؛ بهدف تجميع مياه الأمطار والسيول والاستفادة منها في تغذية المياه الجوفية والسطحية وتأمين مياه

الشرب بعد تنقيتها، وتأمين مياه الري للزراعة، إضافة إلى دورها في حماية المدن والقرى من أخطار السيول والفيضانات، وقد كان عدد السدود في عام ١٩٧٥م ستة عشر سدًّا بطاقة تخزينية ٦٤٨٠٠ ألف متر مكعب، زادت حتى وصلت عام ١٩٩٥م قرابة ١٨٦ سدًّا بطاقة تخزينية إجمالية تقدر بنحو ٤٣٣٨٤٩ ألف متر مكعب، أي أن عدد السدود تضاعف أكثر من عشر مرات وبزيادة في الطاقة التخزينية بلغت قرابة ٥٧٠ %.

كان استقرار الوضع المائي في غاية الأهمية؛ لأنه جزء رئيس من الأمن الوطني، ويجب أن نحافظ عليه اليوم وغدًا خاصةً وأن وزارة الزراعة والمياه كانت مسؤولة عن مياه الشرب بجميع مراحلها، وهذا في حد ذاته تحد كبير نجحت في إدارته وإدامته على أكمل وجه، وعليه كانت نتائج القراءات التحليلية لعمليات المراقبة للمياه الجوفية ضرورية جدًّا لرسم سياسة مائية وزراعية متوازنة، كفيلة بالوصول إلى تحقيق أمن مائي وزراعي بشكل مستدام، ومن نافلة القول أن أشير إلى أن الوزارة أيضًا وبناءً على دراسات ومسوحات مائية تنبهت إلى متطلبات المستقبل و الأفق المائي للأجيال القادمة، حيث لا يمكننا العمل دون وضع ذلك في الحسبان، فالمراهنة على حقوق المواطن بأمن مائي مستدام كانت محط اهتمامنا، وعليه بعد استكمال المسوحات المائية كافة لمختلف المناطق وتحديد خصائصها من حيث الإمكانات والوفورات المائية التي تكفي حاجة المستقبل دون وقوع أزمات مائية، فقد اتخذت الوزارة في حينه قرارًا إستراتيجيًّا يقضي بحجز مساحات شاسعة من الأراضي ذات الكثافة المائية لأجل مياه الشرب تصل بعضها إلى (١٠٠ كم ×٦٠ كم)٢، حيث نص القرار بعدم السماح باستخدام هذه الأراضي لأغراض إنتاج المياه أو الحفر أو الزراعة، كي تبقى هذه المساحات والأحواض ضمن إستراتيجية الأمن المائي بعيدة المدى حيث خصصت هذه الأراضي حسب العمق المائي وأيضًا حسب مناطق المملكة كي تظل رصيدًا إستراتيجيًّا لأجل المستقبل، لا بل إن السدود والحصاد المائي وُجه نحو كيفية

الاستفادة منه في مختلف التكوينات المائية التي تم وقفها بقرار أعتقد بأنه ثالث قرار إستراتيجي بعد زراعة القمح و تحلية المياه.

إن السنوات التي تلت تجربة المملكة وقرارها الإستراتيجي في تحلية المياه والتي واجهت دعاية غير منصفة وقاصرة من قبل البعض ، إلا أن تحلية المياه كانت قرارًا إستراتيجيًّا صائبًا أثبتت الأيام صحته وجهل الأخرين به حيث أصبحت المياه المحلاة أقل تكلفة من إنتاج المياه الجوفية ، واتجهت الدول كافة لطرق هذا المجال لحل مشكلات النقص في المياه العذبة والجوفية .

ولعلي أشير هنا إلى مثال تتجلى فيه حقيقة المياه الجوفية في وادي حرض، حيث أقامت فيه شركة «نادك» زراعات مكثفة ومشاريع زراعية عملاقة على امتداد طولي يزيد على ٧٥ كيلو مترًا، حيث حفر فيه أكثر من ٣٠٠ بئر إنتاجية ولم تسجل آبار المراقبة المنتشرة على امتداده الواسع أي هبوط ملحوظ في مستوى الماء، وللعلم، فإن هذا المشروع بدأ كمشروع لتوطين البادية ثم تحول منذ ما يقارب ٢٥ عامًا إلى واحد من أكبر المشاريع الزراعية والحيوانية.

وهناك مثال آخر في وادي السرحان الذي توجد فيه مجموعة من المشروعات الزراعية الكبرى؛ لإنتاج الخضراوات والفواكه وتربية الأنعام، حيث تم تركيب أجهزة قياس دقيقة لمراقبة مستويات الماء على الآبار، وتؤخذ نتائج هذه القياسات بشكل منتظم وعلى مدى ما يقارب ١٥ عامًا كانت النتيجة مماثلة لنتائج آبار مشاريع وادي حرض، أي أن مستوى الماء ظل عند حدوده الطبيعية، كما أن حجم الاستهلاك من المياه الجوفية كان قليلًا جدًّا، نظرًا لما كانت فترة الشتاء تضيفه إلى الآبار والسدود، والأحواض المائية التي عملت الوزارة على أن تكون مصائد مائية، كي لا تذهب مياه الأمطار هدرًا في الأودية.

هذه المعطيات والمؤشرات التي كانت مرصودة من قبل الأجهزة الفنية في وزارة الزراعة والمياه، وكانت تؤكد أن ما يشاع عن استهلاك غير عادي للمياه، دعاية لها أهدافها البعيدة، فقد تعاملت الوزارة مع الواقع المائي بأسلوب علمي رصين يرصد مستويات المياه في كل المناطق الزراعية، حيث كانت الوزارة دقيقة في التعامل في هذا الجانب، ليس خوفًا من الدعاية، وإنما كان ذلك جزءًا لا يتجزأ من ممارستها مسؤوليتها الوطنية، التي كانت تعكس رؤية طاقمها وموظفيها، وتبرز دورهم في تدعيم الأمن الغذائي والمائي؛ فالوزارة لم تحابِ في كيفية التعامل والأمن المائي، بل وضعت القيود الملزمة للجميع، فقد كانت تنطلق من رؤية فنية وعلمية باتجاه استهلاك المياه وعملية تجددها.

اللافت أن كل ذلك كان في متناول جميع الباحثين والخبراء والفنيين، ولم يكن سرًّا، وإن كانت الوزارة متحفظة أحيانًا في نشر الأخبار والمعلومات التفصيلية، لكنها كانت متاحة لأي باحث متخصص، ناهيك عن أن تلك الفترة لم تكن وسائل الإعلام ذات حضور كبير ومؤثر ومتعدد كما هي عليه اليوم، حيث دخلت الشبكة العنكبوتية الخدمة في منتصف التسعينيات، إلا أن المنصفين للتجربة السعودية في الزراعة وتحلية المياه، كانوا مبهورين مما كانت عليه، وبالدور الرائد للوزارة في صناعة الأمن الغذائي والمائي.

مرحلة إنتاج القمح

خلال هذه الفترة بدأت الزراعة في السعودية بداية مختلفة؛ فالدولة كانت تهدف إلى تطوير هذا القطاع الحيوي، وهي تدرك أنه رافد اقتصادي مواز، وعليه لم تكن هناك أي تعقيدات تحول دون تحقيق متطلبات الأمن الغذائي الأساسية، وكانت الانطلاقة قوية وملحوظة، والنتائج جدًّا إيجابية، وفي العادة ينظر لدول الخليج على أنها مستهلك مميز، وعملية البدء في الإنتاج الغذائي قد تبدو لبعض

الدول والشركات على غير ما ترغب، ومع ذلك لم تشعر الوزارة في بداية الأمر بأي منغصات، واعتبرتها جزءًا من حركة العرض والطلب والمنافسة.

لكن ما إن بدأ المزارعون في عملية إنتاج القمح، حتى بدأت عمليات التوريد من المزارعين إلى الشركات ومن ثم إلى هيئة الصوامع والغلال، وما إن تم تحقيق التوازن السعري بين المنتج المحلي والأجنبي، حتى بدأت حملة إعلامية منظمة تستهدف سياسة زراعة القمح في المملكة، فقد كان التخطيط لإنتاج القمح يبدأ بمعادلة اقتصادية، في البداية تكون الكلفة الإنتاجية أعلى من كلف الإنتاج الدولي، وأكبر من كلفة الاستيراد، لكن الاستيراد أمر لا يمكن أن يدخل ضمن معادلة الأمن الغذائي لبلادنا؛ ولهذا كانت الوزارة مدركة تمامًا لهذه الآلية، حيث يزداد حجم الإنتاج الداخلي مع الوقت، ويصبح منافسًا في السوق نظرًا لجودته التخزينية، ومن ثم تبدأ أسعاره في التراجع وصولًا إلى الاعتدال السعري.

كما أن وزارة الزراعة والمياه كانت تعلم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي علاقات يسودها التنافس بين الدول والشركات الكبرى، حيث تعرض هذه الدول والشركات خدماتها لتأمين الغذاء بطرق وآليات مختلفة، نظرًا لحجم الإنتاج الكبير فيها من لحوم وخضراوات، وتتنافس فيما بينها في الأسعار، واختلاف في جودة هذه المواد، وبالطبع تحاول هذه الدول وهذه الشركات التغاضي عن الضوابط القانونية والمتطلبات الصحية، التي هي حق من حقوقنا، ولكن عندما يتعلق الأمر بحقوقهم فإنهم يتشددون بها كثيرًا، ومن خلال تعامل المملكة ووزارة الزراعة والمياه مع السوق الدولية، اكتشفنا أنه مهما كانت العلاقات مع هذه الدول والشركات قوية، فإن ذلك لا يغني عن تأمين الأمن الغذائي المحلي بعناصره الرئيسة والأساسية، مع العلم أن ليس بمقدور أي دولة تأمين نفسها بشكل كلي، ولكن في القضايا الأساسية يبدو الأمر ممكنًا ومهمًّا.

خلال بضع سنوات من خطط التنمية الزراعية، وأعمال الرصد والمتابعة، وتطبيقات السياسات الزراعية، بدأت وزارة الزراعة والمياه تلمس قدرة هذا القطاع وحيويته، انعكس ذلك إيجابيًّا على المنتجات المحلية التي بدت منافسة للمنتجات الأجنبية، حيث تراجعت كلف الإنتاج مع مرور الوقت، وتحققت المعادلة السعرية بين الجانبين - بفضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ - ثم بفضل جهود عناصر العملية الزراعية كافة في المملكة، من الوزارة إلى الشركات والمزارع والمستهلك.

لم نعر اهتمامًا بما يجري في السوق الدولية من صراعات ومنافسات حادة بين الدول والشركات؛ لأن طبيعة وإمكانات وقدرات المملكة، جعلت لها مكانة دولية مهمة، وتضافعت في ظل الظروف السياسية الدولية المختلفة، حيث كان التوازن الدولي قائمًا آنذاك، وكان ذلك على العموم إيجابيًّا لعديد من دول العالم؛ لهذا كانت الضغوط التي تمارس على تلك الدول تأتينا على شكل نصائح، وكانت الوزارة تقدم التطمينات بأن الإنتاج الزراعي السعودي محدود، وليس له تأثير أو منافسة دولي أو إقليمية، على الرغم من أن الوزارة كانت تشاهد تجارب لدول مجاورة كيف حققت هذه النصائح أهدافها، وتم إخراج الغذاء الأساسي من قائمة منتجاتها، وأصبحت دوله ذات حاجة إلى السوق والمعونة الدولية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر زيارة لوزير زراعة عربي كان يظن ويعتقد أن ما نزرعه ليس إلا «فاترينات» زراعية، وأنه مجرد دعاية إعلامية ليس إلا، ولدى زيارته المملكة واطلاعه على الواقع الزراعي الميداني شعر بالدهشة لما وجده فعلًا.

كانت السياسات الزراعية لدينا تقوم على التشجيع والدعم، فلا صناعة تنمو دون توطين ودعم، والدعم يجب أن يكون محدودًا وغير دائم، وأن يسهم في قيام هذه الصناعة والمنتج ليكون منافسًا ويمتلك قابلية الحياة، وقد تمكنت الوزارة من تحقيق ذلك، رغم أن الوزارة لم تتخذ أي قرار يحول دون وصول السلع الأجنبية إلى أسواقنا، فقد كانت هذه الدول تدعم منتجاتها، وتمنح الزراعة دعمًا خاصًّا؛ فسياسات الدعم معمول بها دوليًّا، وتعمل بمضمونها الدول المتقدمة أيضًا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وهولندا، وسويسرا واليابان، وغيرها من الدول.

وعليه، فإن سياسة دعم القطاع الزراعي في المملكة، تتوافق والطرق والأساليب الدولية لتطوير القطاعات الزراعية والإنتاجية، وهناك دول كبرى يعتمد فيها القطاع الزراعي على الأسواق الدولية، وأحيانًا على سوق محددة، نظرًا لطبيعة

الاستهلاك وحجمه، وهناك دول كالولايات المتحدة تمنح مزارعي القمح دعمًا يصل إلى ١٠٠ دولار على كل طن قمح مصدر للخارج، وفي سويسرا مثلًا تقدم الحكومة دعمًا لقطاع الإنتاج الحيواني، وتحديدًا لمزارع الأبقار، وبخاصة مشتقات الحليب بنسب تصل أحيانًا إلى ٥٠% بالرغم من أن بإمكانهم الحصول على احتياجاتهم من السوق الفرنسية المجاورة لهم وبأرخص الأثمان إلا أنهم رفضوا ودعموا زراعتهم كي يعززوا قدراتهم الاقتصادية، وهنا أستذكر أن سفيرًا لدولة أجنبية ذكر لي أن حكومة بلاده اتخذت قرارًا بإنتاج الأرز، رغم أن كلفة إنتاجه أعلى بكثير من كلفة استيراده من الخارج، إلا أن الحكومة أصرت على الإنتاج، رغم كثرة العروض من دول مجاورة لها، وبسعر أقل من النصف للمنتج المحلي، وتساءلت عن الحكمة من وراء رفض الاستيراد من سوق مجاورة، وبأسعار تقل إلى ما دون النصف عما هو منتج محليًّا، فكانت إجابته أن الأرز سلعة رئيسة في بلاده، ولا يمكنهم جعل هذه السلعة مصدرًا لضعف أمنهم الوطني، حيث يمكن التحكم فيها من الخارج، وقال إن الدول التي تعرض منتجاتها رخيصة اليوم، هي التي سترفع أسعارها غدًا، وقد تستخدمها أداة ضغط مستقبلًا.

استمرت سياسات الدعم للقطاع الزراعي، وبدأت العملية الإنتاجية تبدي ثمارها للمواطن والمسؤول، وكانت خطة الوزارة تقوم على تمكين هذا القطاع من تحمل أعباء النهوض مستقبلًا؛ لأن الرعاية والدعم مشروطان، وغير مستمرين إلى ما لا نهاية، وبدأت الدورة الإنتاجية تتضاعف سنة بعد أخرى، وفقًا لما خطط له، وكانت لرعاية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ومن ثم دعم الحكومة والقطاع الخاص دور أساس في تطور هذا القطاع، وبذلك تمكنت الوزارة من وضعه في جوهر عملية صنع القرار الاقتصادي، بشكل عملي وليس مجرد استعراض إعلامي.

لقد بدأت الوزارة بترجمة سياساتها على أرض الواقع، فهذه المنتجات، بحاجة إلى التخزين والتسويق أيضًا، ولم تأخذ الوزارة دور القطاع الخاص، بل سعت لإشراكه بقوة في العملية الزراعية، والاستفادة من إمكاناته المادية والفنية في قيادة هذا القطاع والنهوض به، فقد بدأت الوزارة بشراء القمح لمصلحة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق من المزارعين بسعر تشجيعي، وبواقع ٣,٥ ريال لكل كجم لتغطية تكاليف الإنتاج والنقل والأرباح، وكان هذا السعر تشجيعيًّا، سيتناقص مع الوقت الذي يكون فيه المنتج الزراعي قد أثبت قوته التنافسية، وبدأ يعمل ضمن الدورة الزراعية.

سياسة دعم الزراعة معمول بها في دول مختلفة، وقد طبقتها وزارة الزراعة والمياه بنجاح، فلا مجال للعبث؛ لأن الأرض والمزارع ونوعية الإنتاج، والمعاينة والمتابعة الدقيقة كانت تقرر شكل الدعم وطبيعته، وكان هذا الدعم منذ البداية هادفًا لوضع المزارع في جوهر الدورة الاقتصادية، تقوده قاطرة رجال الأعمال والشركات الكبرى، ومحدود زمنيًّا وعلى مراحل، وضمن قراءة فنية تؤكد قدرة القطاع على تحقيق الانطلاقة ضمن هذه المدة، وهذا ما تم تنفيذه على أرض الواقع، وأصبح حقيقة قائمة يعترف بها القريب والبعيد.

لقد حققت زراعة القمح أهدافها، وبدأت المملكة بالإكتفاء الذاتي النسبي وتصدير ما يزيد على حاجتها إلى دول مجاورة وصديقة، حيث كانت طبيعة المنتج السعودي من بين الأسباب الرئيسة للإقبال عليه دوليًّا، حيث يمتاز بتحمله بيئات تخزينية مختلفة، ولفترات أطول من غيره، إضافة إلى نوعيته القاسية التي تحول دون تعفنه، وهي مواصفات شهدت بها الدول والمنظمات الدولية، حصدت على أثرها الوزارة عديد من الجوائز الدولية، وبحكم طبيعة المملكة ومكانتها وثقلها

الاقتصادي الدولي، فقد كانت أيضًا تتبرع بكميات كبيرة من القمح والتمور لدول شقيقة وصديقة.

كانت سياسات إنتاج القمح مدروسة، فالقمح أقل كلفة من حيث استهلاك المياه، ومدة زراعته التي تحتاج إلى المياه لا تزيد على ٤-٣ أشهر، وأغلبية فترة زراعته تأتي في فصل الشتاء، وفي العادة يستوفي جزءًا كبيرًا من حاجته إلى المياه خلال هذه الفترة، كما أن زراعة القمح أقل استهلاكًا من الأعلاف ذات الدورة الزراعية الطويلة، التي تغطي أغلبية العام أحيانًا، وقد كانت زراعة القمح والشعير والحبوب القصيرة الأجل، تنتج أيضًا أعلافًا تغطي حاجة السوق من الأعلاف، وتقلص مساحاتها المزروعة، غير إن القرار استهدف القمح ولم يستهدف الأعلاف وهي أكثر استهلاكًا للمياه في تناقض واضح لا يمكن فهمه إلا بما قاله أبو العلاء المعري :

تناقض ما لنا إلا السكوت له
وأن نعوذ بمولانا من النار

اهتمام دولي وإقليمي بالزراعة

عندما بلغ الإنتاج الزراعي مرحلة متقدمة، وكذلك إنتاج القمح، بدأت الشركات الدولية تحاول إقناع الوزارة بضرورة التخلي عن زراعة القمح، على اعتبار أن في ذلك استهلاكًا للمياه، وأنهم يشاطروننا هواجسهم حول احتمالية نضوب المياه، في منطقة هي من وجهة نظرهم بحاجة ماسة إلى المياه الجوفية، وبدأت تأتينا نصائح بعضها يمكن قبوله والتفكير فيه، وبعضها نعرف بأن خلفها شركات باحثة عن أسواق، ولا ترغب في اعتماد المملكة الذاتي على الإنتاج المحلي، ومع ذلك كله كانت الوزارة حريصة على إبداء تطمينات لهذه الجهات بأن ذلك لن يحول دون استيراد حاجتنا من السوق الدولية، وأن إنتاجنا من القمح لا يغطي احتياجاتنا المستقبلية،

وهلمَّ جرًّا، ولكنهم فيما بعد لمسوا أن الوزارة جادة في سياسات الدعم، وأن ثمة خطة يجري تنفيذها دون ضوضاء إعلامية مرافقة.

كان موضوع الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي من مهام وزارة الزراعة والمياه الطموحة، وكانت المملكة بيئة جذب للمنتجات الزراعية والحيوانية العالمية، فهي سوق كبيرة، ولديها ملاءة مالية عالية، يفضلها عديد من الدول والشركات، لكن العلاقات شيء والأمن الغذائي ومتطلباته شيء آخر، والمملكة تتعامل بديناميكية ووعي في سياستها الدولية ، وعليه كان قرار الإنتاج الزراعي والحيواني وإنتاج القمح على الخصوص ضمن رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، أولت اهتمامًا بالقطاعات الرديفة للإنتاج النفطي الذي يخضع في أسعاره لاعتبارات وتقلبات العرض والطلب وللظروف السياسية الدولية، فهو بين ارتفاع وانخفاض، ناهيك عن التطورات التقنية الجديدة واحتمالية تأثيرها في أسعار الطاقة، ولذلك لم نجد لدى الحكومة اعتراضات، بل وجدت وزارة الزراعة والمياه الدعم والإسناد والمتابعة.

وأذكر في جانب النصائح تلك، نصائح وزير الزراعة الأمريكي آنذاك «جون بلوك»، ونصحه في موضوع زراعة القمح، حيث كان يأتي إلى المملكة في زيارات رسمية، ونحن نعلم أن بعض الوزراء تكون لهم علاقة جانبية بلوبي الشركات الزراعية، ومن ثم هم يعبرون في بعض تصرفاتهم عن مصالح هذه الشركات لا عن موقف بلادهم الرسمي، حيث إننا لم نلمس وجودا لضغوط أمريكية رسمية بمعنى الضغوط التي لا يمكن مقاومتها أو التفاهم عليها، لكننا في وزارة الزراعة والمياه، كنا نلمس وجودًا لتأثير لوبي الشركات الدولية، حيث نصح بضرورة الاعتماد على السوق الدولية في شراء القمح، وعدم اللجوء إلى زراعته؛ لأن في ذلك هدرًا للمياه وقد تكون نصيحته مقبولة انطلاقًا من فهمه لطبيعة العلاقات الأمريكية السعودية الوثيقة، وأيضًا إمكانية توفير حاجتنا من السوق الدولية، إلا أننا في وزارة الزراعة

والمياه كنا ننظر إلى أن الأمن الغذائي ضرورة إستراتيجية لا يمكن تجاهلها ولا يمكن التخلي عنها، ومع ذلك كنا نعبر له عن احترامنا وتقديرنا لتلك النصائح، وحاولنا أن نبرز له أن الإنتاج الزراعي في المملكة هدفه توطين المجتمعات الريفية وإدماجها في المجتمع الاقتصادي، كجزء من عمليات التطوير والتحضر المدني، وتم إقناعه بتصوراتنا تلك، لكن الشركات الأجنبية كانت تتخوف من أي توجه للاعتماد الذاتي، ولهذا حاول مرة أخرى مكررًا النصيحة نفسها، ولكن هذه المرة بخطاب رسمي موجه لوزارة أخرى غير وزارة الزراعة والمياه، المسؤولة عن هذا القطاع؛ ظنًّا منه أنها الأقرب إلى فهم نصائحه وأهدافه، ورفعت تلك الرسالة إلى الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ رئيس مجلس الوزراء آنذاك، ولكن بعد اطلاع الملك على مضمون رسالته، أرسل لوزارة الزراعة والمياه خطاب الوزير الأمريكي مذيلًا بخطه «لإطلاعكم أخي عبد الرحمن وإبداء الرأي بشكل عاجل»، وظل حامل الرسالة ينتظر الإجابة الفنية؛ لأن الملك يحتاج إليها قبيل انعقاد اجتماع مجلس الوزراء، وقلنا في رد وزارة الزراعة والمياه إننا نقدر رغبة الوزير الأمريكي ونصيحته، وإن إنتاج المملكة من القمح لن يحول دون الاستعانة بالسوق الدولية لسد النقص في احتياجاتنا وإننا نرغب بأن تسهم الزراعة في عمليات التوطين والاستقرارالاجتماعي.

وتم التعامل بدبلوماسية مع نصائح هذا الوزير، وهي مطالب في ظني ليست رسمية، بل نتيجة لضغوط الشركات المصدرة للقمح الأمريكي، ويبدو أنه كان طامعًا في تحقيق نتيجة تضعه في قائمة اهتمام هذه الشركات بعد الانتهاء من عمله، وعندما لم تكلل زياراته وخطاباته بالنجاح الكبير، بدأنا نلمس وجود حملة إعلامية منظمة تدعمها الشركات الدولية بشكل غير مباشر، وحاولت الوزارة كالعادة عدم الانجذاب لهذه الحملات مهما كانت طبيعتها، وجرى التركيز على الإنتاج بوتيرة أعلى من السابق، وكنا نلمس أن القائمين على الحملة محليًّا ليس لديهم اطلاع كافٍ

على مضامين هذه السياسات وأهدافها البعيدة وفيما بعد تجاوزت المملكة والولايات المتحدة الأمريكية هذه المطالب واعتبرت ليست بذات شأن.

قضية القمح لم تعد قضية سعودية، بل تناولتها وسائل إعلام عديدة منصفة ومجحفة أيضًا، وقد تناول الإعلامي الاقتصادي عدنان كريمة هذه القضية في مقال له بعنوان «القمح الأمريكي والاكتفاء السعودي»، أشار فيه إلى نصائح وزير الزراعة الأمريكي للمملكة بالتراجع عن إنتاج القمح، وأن ذلك لم يشمل السعودية فقط، بل شمل مصر وتونس في حملة يقف خلفها لوبي الشركات ، وإن الوزير لم يتوصل مع السعودية إلى صيغة محددة لزيادة مستوردات المملكة من القمح الأمريكي، أو وقف إنتاجها من القمح، وبين كريمة في مقاله «إن بلوك مرتاح لنتائج مباحثاته ومطمئن إلى أنها حققت على الأقل بعض نتائجها. ولكن هل تم ذلك على حساب تحقيق التنمية الزراعية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي؟ لا أعتقد ذلك؛ لأن أي بلد يستطيع أن يخطو خطوة إلى الأمام في تأمين الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية في عصرنا الحالي، حيث دخلت هذه المواد الخُطط الإستراتيجية وأصبحت أقرب إلى (السلعة السياسية منها إلى السلعة الاقتصادية)، يمكن أن يتراجع إلى الوراء؛ لذلك فالسعودية تركز خطتها التنموية على تحقيق تنمية صناعية وزراعية تخفف من اعتمادها على الأسواق الخارجية وعلى النفط، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، وقد تحققت هذه النهضة الزراعية في حقول القمح خلال ثلاث سنوات، وهو إنجاز عظيم في إطار خطط التنمية الطموحة، ففي عام ١٩٧٧م، كان إنتاج المملكة من القمح في حدود ثلاثة آلاف طن فقط، غير أن سياسة الدولة لجهة تركيز اهتمامها على الزراعة ومنح المزارعين القروض الميسرة، أدّت إلى رفع الإنتاج إلى (٤٠٠) ألف طن في عام ١٩٨٢م، وأكثر من ذلك في عام ١٩٨٥م، وهذه السياسة أدّت إلى خفض الواردات السعودية من القمح والدقيق إلى النصف منذ عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠م، وبالطبع فإن الكمية المستوردة ستنخفض مع استمرار زيادة الإنتاج.[٥٤]

وبعد أن أرسلت الوزارة ردها على مضامين رسالة الوزير الأمريكي مع مندوب الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبعد أن اطمأن رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى صحة وصوابية رأي وزارة الزراعة والمياه، عرض الأمر على مجلس الوزراء، وهو ما كان متوقعًا لدى البعض، كي يمكن من خلاله سحب القرار من وزارة الزراعة والمياه، إلى لجان فنية عليا تمارس سياستها، وتستجيب فيه إلى مضامين تلك النصائح وضغوط الشركات الدولية عليه، إلا أن الملك بحنكته ومقدرته وتقييمه وعلاقته المؤثرة في الإدارة الأمريكية، أظهر ميولًا فُهم منها دعمه لتوجهات الوزارة، وبدبلوماسية هادئة طلب كتابة رد رسمي، شكرت فيه المملكة الوزير بلوك على ما يبديه من حرص واهتمام ورغبة في تعزيز وتطوير العلاقات بين بلدينا، وأن نصيحته ستبقى محل اهتمامنا وتقديرنا، كان ذلك لأن الملك كان مطلعًا على تفصيلات السياسة الزراعية، وما حققته من منجزات، من خلال معرفته ومتابعته الدقيقة لتطور وضع الزراعة في بلادنا، وقدرته على إيصال رسائله للإدارة الأمريكية بما لا يعرض العلاقات الثنائية لأي عارض مع التأكيدعلى عاملين هما: أن المملكة لن تستغني عن سد النقص في احتياجاتها من السوق الأمريكية وأن حجم الإنتاج السعودي ليس كبيرًا وأن هدفه تعزيز عملية توطين البادية.

واستمرت الحملة الإعلامية صعودًا، وبدأت تركيزها على المياه وشحتها بغية إثارة مخاوف وهواجس المملكة، وبعضها يشير إلى أننا أمام أزمة مائية حادة وقريبة، وأن زراعة القمح هي السبب، وأنه لا بديل أمامنا سوى وقف زراعته تحت أي سبب كان، وعندما وجدوا عدم حماسة وزارة الزراعة والمياه لمواجهة هذه الحملات، بدأت خطة نشر تقارير عن المياه في السعودية، وأن المملكة ستموت من العطش، ولا حل أمامنا سوى التوقف عن استنزافها، حيث نشرت بعض الصحف آنذاك تحقيقات أشارت فيها إلى أن الخبراء يقدرون إنتاج لتر واحد من الحليب، باستهلاك من ٦-٨ وايتات من المياه، وفي تحقيقات أخرى قالت إن حبة التمر الواحدة تستنزف ٥٠ لترًا

من المياه، فكيف يكون ذلك ولدينا أكثر من ٣٥ مليون نخلة، وكل نخلة تنتج ما لايقل عن ٧٠ كيلوجرامًا من التمر، وأظهرت إحدى الصحف رسمًا كاريكاتيريًّا لخروف سمين قالت إنه يستنزف كمية كبيرة من المياه، وكتبت تحته ما يشير إلى أن الحل يتم بالاستيراد؛ لأنه أفضل وأضمن.

وفي توقيت الحملة الإعلامية حول القمح، زار المملكة رئيس دولة عربية مشهورة بزراعة القمح، ولديها اكتفاء ذاتي في هذا المجال، حيث أكد للملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن زراعة القمح في بلاده تعرضت لضغوط عديدة، أحدها تقليص حجم المياه الدولية القادمة لبلاده من الخارج، وأنه أثناء قدومه الى المملكة كان يشاهد مزارع القمح على امتداد رحلته في الأراضي السعودية، بشيء من الاهتمام.

واللافت للانتباه أن الوزير « بلوك» كانت له تصورات شخصية ترى ضرورة ربط اقتصاديات الزراعة العالمية بالشركات الزراعية الدولية العملاقة والعابرة للحدود ، خاصة في الدول النامية لسهولة التأثير فيها، وقد كتب في عام ١٩٨٦م، ما يشير صراحة إلى هذه الفكرة، قائلًا: «إن الفكرة القائلة إن البلدان النامية ينبغي أن تطعم نفسها هي مفارقة تاريخية من حقبة ماضية، إذ يمكن للبلدان النامية تأمين أمنها الغذائي عن طريق الاعتماد على المنتجات الزراعية الأمريكية التي تتوافر في معظم الأوقات، وبتكلفة أقل بكثير». (٥٥)

وعليه فإن النصائح التي قدمت الى الوزارة ليست مجرد نصائح ذات بعد اقتصادي - سياسي فقط ، إنما هي أهداف بعيدة تؤسس الى إضعاف مقومات القوة الذاتية للأفراد والمجتمعات والدول وهي تكشف جانبًا من نفوذ الشركات الزراعية الدولية وتأثيراتها في القرار السياسي في تلك الدول، وعليه تعاملت المملكة ووزارة الزراعة والمياه مع هذه النصائح بشيء من الدبلوماسية الحذرة، رغم أن أهدافه أثمرت وحققت بعض نتائجها الشكلية عندما برزت اجتهادات أخرى وجدت

أن تتراجع المملكة عن الإنتاج لفترة محدودة تماشيًا مع طبيعة العلاقات الدولية والظروف الإقليمية ومصالح المملكة، لكن الوزارة كانت مطمئنة إلى أن زراعة القمح والأمن الغذائي، أصبحتا ملك السعوديين، ولديهم من الخبرة والقوة والتجربة الكافية لاستعادتهما في أي وقت.

وفي هذا الإطار أذكر أني قابلت خبيرًا من دول شرق آسيا، وتحدثنا مطولًا عن الإنتاج الزراعي والحيواني العالمي، والصراعات والمنافسات الدولية في هذا المجال، والضغوط التي تتعرض لها الدول والمجتمعات وخططهم وتطلعاتهم المستقبلية حيث أكد لي بأن نسب النمو السكاني على المستوى العالمي في ازدياد وأن الصراع على الغذاء سيكون قادمًا وأن علينا أن نستعد له كي لا نفاجأ به مستقبلًا مضيفًا : إن هناك من جاء إليهم يبدي النصيحة ويؤكد على إمكانية التعاون في المجال الغذائي، وسبل تأمين الأمن الغذائي لهذه المجتمعات، إلا أن بلاده رفضت هذه النصائح لأسباب مستقبلية رئيسة تتمثل في تشجيع الإنتاج أولًا، وحرمان المستورد من المنافسة ثانيًا، وامتلاك أمنها الغذائي ثالثًا، واليوم تعد هذه الدولة من المنتجين الرئيسين للأرز.

وكان هذا الخبير يؤكد لي أن من يرغب في النجاح يجب أن يضع أهدافًا إستراتيجية قابلة للتنفيذ، وأن طرق مجال الأمن الغذائي فيه متاعب ومصاعب عديدة، كما أن كل التجارب الناجحة على المستوى الفردي أو على مستوى الدول والحكومات قوبلت بالرفض في البداية، وأحيانًا بالمواجهة، والاستنكار وعدم الاعتراف، وكان استعراضنا للتجربة الزراعية الآسيوية والرؤية المستقبلية لها في ظل الارتفاع الحاد في نسب النمو السكاني العالمية؛ وأثرها على وفرة الغذاء وأهمية دور التقنية والدعم المالي في تطوير وتعزيز الإنتاج كونها قوى اقتصادية صاعدة، إلا أنها صممت على امتلاك أمنها الغذائي، وقال: لقد واجهت تجربتنا في الصناعة والزراعة، حملات تشويه كبيرة، لكن أصررنا وحققنا أهدافنا في المحصلة.

ولهذا يحق لنا أن نتساءل دائمًا: لماذا هذا الخوف من إنتاج القمح على وجه التحديد ؟ ولماذا أن أغلب الدول العربية على الخصوص فرض عليها الاستغناء عن زراعة القمح ؟ ولماذا القمح فقط؟! حتى إتضح لنا أن الشركات الدولية ترى فيه سلعة إستراتيجية لا يمكن التسليم للدول والمجتمعات بإنتاجها.

فصل الزراعة عن المياه

بدأت فكرة فصل الزراعة عن المياه تلقى حضورًا في وسائل الإعلام وتحديدًا في وسائل الإعلام الأجنبية أو التي تأخذ عنها، وبعض وسائل الإعلام مع الأسف ليس لديه معرفة بالأسباب الداعية لهذا التوجه أو من يقف خلفها، وكانت الحجة المعلنة المحافظة على المياه، والحجة المضمرة بحسب قراءة وزارة الزراعة والمياه إيقاف زراعة القمح، رغم قلة استهلاكه من المياه مقارنة بالأعلاف التي تستهلك مياهها على مدار العام، ولم تتناولها وسائل الإعلام بالنقد والاهتمام، ولم يتم التطرق إلى أن المملكة لديها بدائل عديدة وغير مكلفة في تأمين الأمن المائي السعودي، كما أن الاكتشافات الجيولوجية لا تزال تؤكد أن منطقة الشرق الأوسط تعوم على بحار من المياه والنفط والغاز والمعادن الأخرى، غير أن الفصل تم لإضعاف دور وموقف الوزارة في إنتاج القمح، وكان نتيجة ضغوط عديدة لم تجد المملكة منها بدًّا سوى الاستجابة المؤقتة حيث وجدت المملكة آنذاك أن القطاع الزراعي أصبح قامة كبيرة ولا يمكن أن يؤثر ذلك في مسيرته.

قبيل هذه الفترة كنت قد عزمت على تقديم استقالتي، حيث عملت وفريق كبير من موظفي وزارة الزراعة والمياه، ممن هم على خلق عظيم وانتماء وطني كبير، ومعرفة علمية متخصصة، وقد استفدت كثيرًا من خبراتهم وتجاربهم، وعندما شعرت بالرضا عما قامت به الوزارة من تأمين حقيقي للأمن المائي والغذائي بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص الذي كان له الدور الأبرز في عملية التطور

والتنمية الزراعية بفضل السياسات الزراعية ودعم صانع القرار، وجدت أن الفرصة باتت مهيأة لتقديم الاستقالة، وقد تحدثت آنذاك فيها مباشرة مع ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لكنني لم أسمع منه إجابة شافية، فقد كان موقفه هذا رفضًا غير معلن، بل إن الملك فهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ طلب من الأمير سلطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثنيي عن تقديم استقالتي، وقد قال لي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيف تترك ساحة المواجهة، في ذروة إنجازات وزارة الزراعة والمياه، طالبًا مني البقاء وألا أعطي الآخرين فرصة لتحقيق أهدافهم ومبتغاهم.

كنت على قناعة بأن الفصل لم يكن نتيجة لقناعة ورغبة ولاة الأمر في بلادنا، وإنما نتيجة ضغوط الشركات الدولية، ورغبة في وقف الحملات الإعلامية التي طالت المملكة ، إضافة إلى إدراكهم أن ما تم تحقيقه من منجزات لا يمكن إزالته بسهولة، خاصة أن الشركات الزراعية السعودية قد وطدت أركانها بقوة، وهي تقود التنمية الزراعية، وأن التوقف عن زراعة القمح لن يستمر طويلًا، حيث سيتم تغييره حال تغيرت الظروف نحو الأفضل. حيث كانت الاجتهادات تميل نحو خفض التوترات والحيلولة دون استمرار هذه الحملات وبما لا يجعل الشركات الزراعية عامل مؤثر على العلاقات الأمريكية-السعودية في هذه الفترة.

في عام ١٩٩٥م قبلت استقالتي، وكانت الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩٥م، مرحلة أثبت فيها القطاع الزراعي والحيواني حيويته وقدرته الذاتية على الاستمرار والنهوض، ففي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، اجتمع على أرض هذا البلد عدد كبير من الأجانب ضمن مهمة تحرير دولة الكويت، وكان واجبًا على المملكة تأمين هذه الأعداد بالمستلزمات الغذائية الضرورية، وقد استطاع القطاع الزراعي والحيواني تأمينها باللحوم والدواجن والبيض والأسماك، والحليب والألبان ومشتقاتها، والخضراوات والزيوت، في وقت ارتفعت فيه الرسوم البحرية، ورفعت

شركات التأمين أسعارها، وتراجعت عمليات الاستيراد من الخارج، وأن بعض الدول أوقفت صادراتها للمنطقة، وكانت جدارة القطاع الزراعي محط اهتمام المواطن والمسؤول، وأيضًا الأجانب في بلادنا.

العودة وانتهاء مرحلة الفصل

منذ قرار وقف زراعة القمح حتى قرار العودة إليه، تغيرت أمور كثيرة في السياسة والعلاقات الاقتصادية والدولية، وأجندة هذه التغيرات أسهمت في منح صانع القرار السياسي رؤية جديدة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتضمنت توجهات جديدة بالعودة لزراعة القمح، وعليه لم يطل الفصل بين الزراعة والمياه كثيرًا، بل كنا على قناعة تامة بانها مرحلة وتزول، وتعود الأمور إلى ما كانت عليه سابقًا ، وذلك لعدة أسباب رئيسة، أولها أن الزراعة والمياه بينهما ترابط وثيق، ليس في بلدنا فقط بل في مختلف دول العالم، وثانيًا أن قرار الفصل ووقف زراعة القمح، كانت له ظروفه، غير أن تبدل الأوضاع والظروف الاقتصادية الدولية، وبروز المملكة كقوة سياسية واقتصادية، منح المملكة قوة أكبر على تعزيز دورها ونفوذها وقوتها السياسية وثالثًا إرهاصات تزايد التعداد السكاني العالمي، وتأثير ذلك في الإنتاج الزراعي، وارتفاع الأسعار دوليًّا، ورابعًا تقلبات السوق النفطية واحتمالية تراجع أسعار النفط، كل تلك العوامل أسهمت كما يبدو في توفير البيئة المناسبة أمام صانع القرار السياسي والاقتصادي، للتوجه بإلغاء وزارة المياه والكهرباء في مجموعة الأوامر الملكية الصادرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦، وتعديل مسمى وزارة الزراعة ليصبح «وزارة البيئة والمياه والزراعة»، ولتنقل إليها المهام والمسؤوليات المتعلقة بنشاطي البيئة والمياه، حيث أوضح هذا القرار أهمية ومنطقية إعادة المياه إلى وزارة الزراعة كما كانت عليه سابقًا كاشفًا عن رؤية عميقة لدى صانع القرار حول أهمية إنتاج القمح وتحقيق الأمن الغذائي.

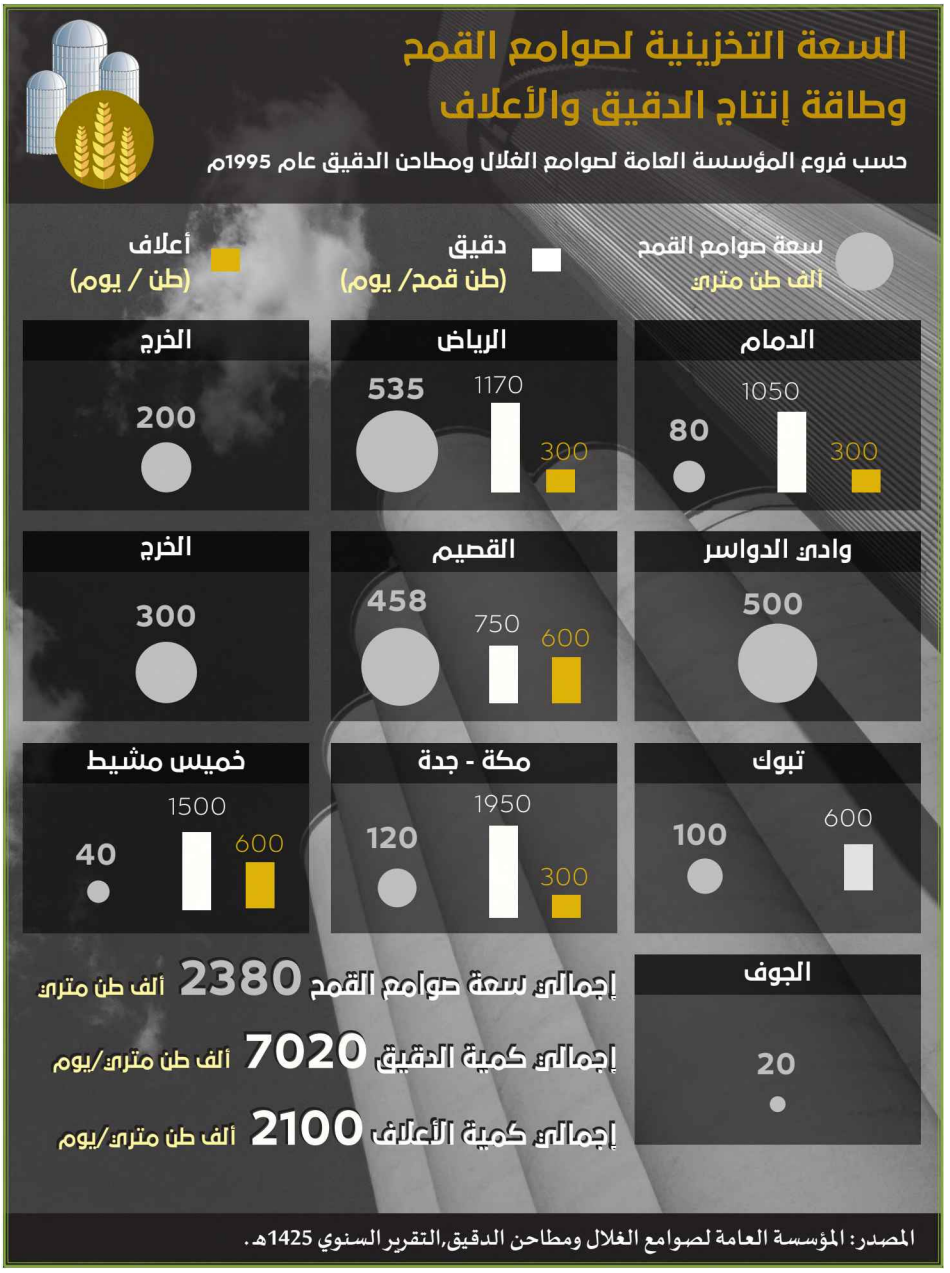
السعة التخزينية لصوامع القمح
وطاقة إنتاج الدقيق والأعلاف
حسب فروع المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق عام 1995م
سعة صوامع القمح
ألف طن متري
دقيق
(طن قمح/ يوم)
أعلاف
(طن / يوم)
الدمام
80
1050
300
الرياض
535
1170
300
الخرج
200
وادي الدواسر
500
القصيم
458
750
600
الخرج
300
تبوك
100
600
مكة - جدة
120
1950
300
خميس مشيط
40
1500
600
الجوف
20
إجمالي سعة صوامع القمح 2380 ألف طن متري
إجمالي كمية الدقيق 7020 ألف طن متري/يوم
إجمالي كمية الأعلاف 2100 ألف طن متري/يوم
المصدر: المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق,التقرير السنوي 1425هـ.

وبعد شطر المياه عن الزراعة، صدر آنذاك مرسوم يقضي بوقف إنتاج القمح، وأن تؤمن المملكة احتياجاتها عبر الاستيراد من الخارج، حيث طالب قرار مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٧ وزارة الزراعة والمياه بإيقاف شراء القمح المنتج محليًّا بشكل تدريجي في مدة أقصاها ٨ سنوات، بمعدل سنوي ١٢,٥ % وذلك بهدف ترشيد استهلاك المياه وتنظيم استخدامها في المجالات الزراعية لجميع المدن والقرى والهجر، وأظهر التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق لعام ٢٠١٣م، «انخفاض أعداد المزارعين الذين سلموا قمحًا لصوامع الغلال من ٤٣٩٥ مزارعًا إلى ٣٠٧٨ مزارعًا في ٢٠١٣م، بنسبة ٣٠% وصاحب هذا التراجع في أعداد المزارعين انخفاض في كميات القمح المسلمة لصوامع الغلال، لتصل إلى نحو ٦٢٦ ألف طن، بانخفاض قدره ٢٠ %، وهو أدنى معدل له منذ نحو ثلاثين عامًا». [٥٦]

إن قرار وقف زراعة القمح لم يدم طويلًا كما أسلفنا؛ لأن تعزيز الاكتفاء الذاتي أصبح هدفًا عالميًّا تسعى إليه كل الدول ومنها بلدنا، فقد كان الأمير نايف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كوزير للداخلية، ولأنه معنى بالأمن بمفهومه الشامل كانت موضوعات الأمن الغذائي والمائي تلقى دعمه الدائم والمستمر في مجلس الوزراء في تلك الفترة، حيث أوصت آنذاك دراسة أعدتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في أحد مراكزها البحثية المتخصصة وبالتعاون مع وزارة الداخلية، لدراسة " إمكانية إعادة زراعة القمح" [٥٧] حيث كانت رؤية وزارة الداخلية في هذا المقام تنطلق من أهمية تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتوطين المجتمعات بدلًا من تنقلها، وكذلك معالجة حالة الضرر الكبيرة التي لحقت بشريحة كبيرة من الأسر الزراعية، وتأثيرات ذلك في سلوكها الاجتماعي- الاقتصادي، وارتفاع حجم البطالة في صفوفها.

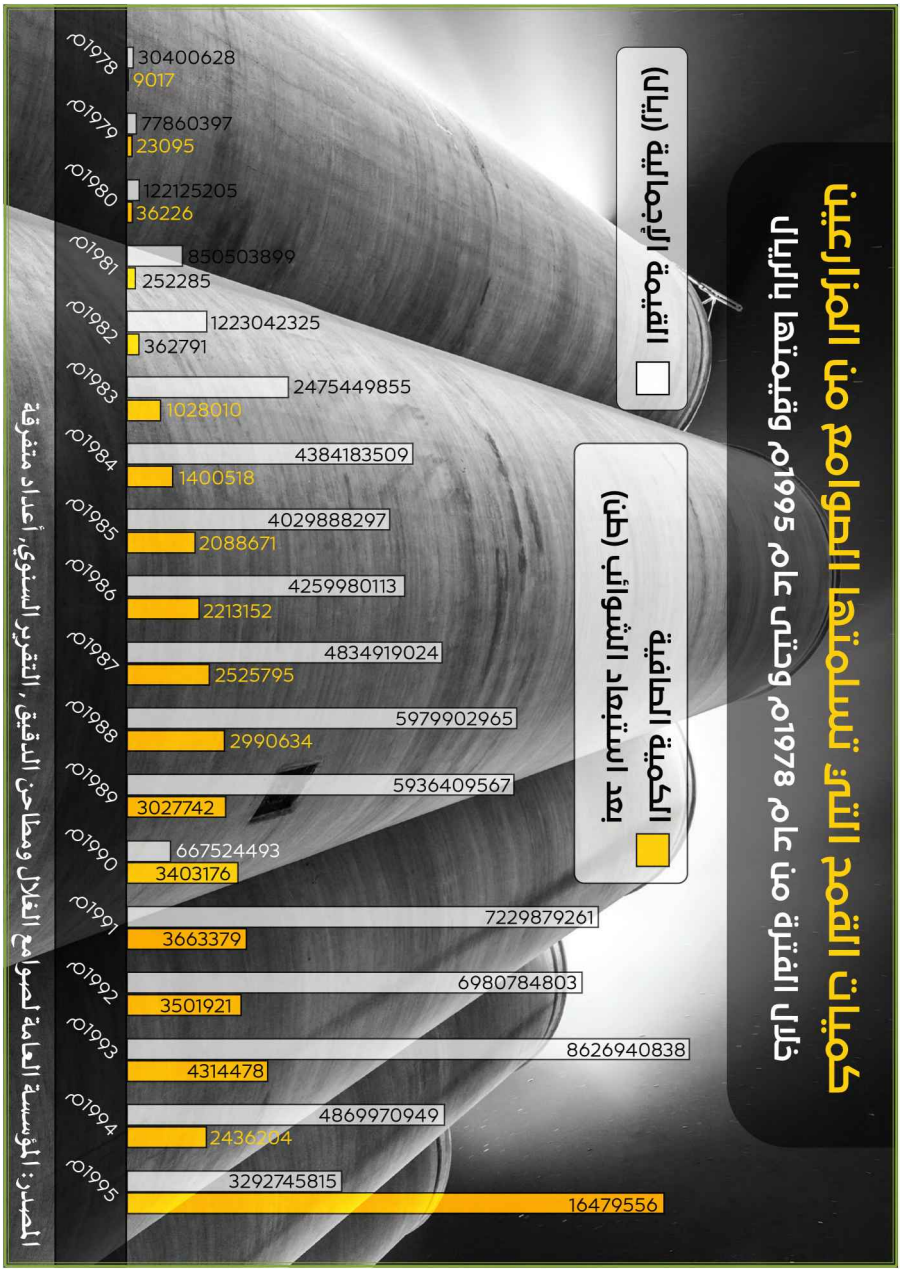
كميات القمح المستوردة من الخارج
خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩٥
الكمية المستوردة (طن)
نسبة المستورد الى المنتج (%)
المصدر: المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، التقرير السنوي، أعداد متفرقة
م١٩٧٨ 30400628 9017
م١٩٧٩ 77860397 23095
م١٩٨٠ 122125205 36226
م١٩٨١ 850503899 252285
م١٩٨٢ 1223042325 362791
م١٩٨٣ 2475449855 1028010
م١٩٨٤ 4384183509 1400518
م١٩٨٥ 4029888297 2088671
م١٩٨٦ 4259980113 2213152
م١٩٨٧ 4834919024 2525795
م١٩٨٨ 5979902965 2990634
م١٩٨٩ 5936409567 3027742
م١٩٩٠ 667524493 3403176
م١٩٩١ 7229879261 3663379
م١٩٩٢ 6980784803 3501921
م١٩٩٣ 8626940838 4314478
م١٩٩٤ 4869970949 2436204
م١٩٩٥ 3292745815 16479556

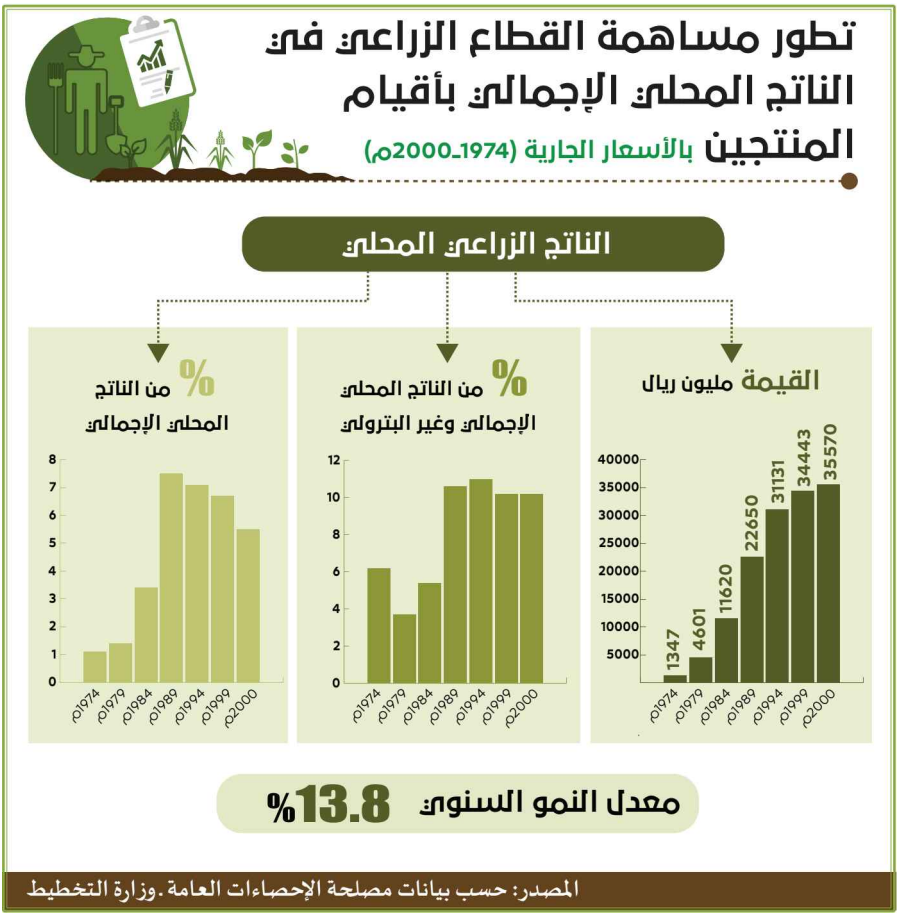

وفي عام ٢٠١٦م، بدأ الحديث مجددًا عن عودة جزئية لزراعة القمح، وتقليص إنتاج الأعلاف، فقد جاء قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦ والصادر بتاريخ ١٤٣٧/٢/٢٥هـ، الذي يمنع بموجبه زراعة الأعلاف فوق ٥٠ هكتارًا، ويسمح للمزارعين بزراعة ٥٠ هكتارًا من الأعلاف أو القمح، والذي ستعيد الدولة شراءه من جديد حيث أعيد السماح بشراء القمح من المزارعين بحد أعلى ٧٠٠،٠٠٠ ريال، وثم وضع آليات وضوابط لإيقاف زراعة الأعلاف الخضراء، كما أن إعادة السماح بزراعة القمح كبديل عن الأعلاف لا تعني أنه سيتم إلغاء خيار التعويض المادي المقرر

بـ ٤٠٠٠ ريال لكل هكتار سنويًّا وبما لا يتجاوز ٢٠٠ ألف ريال وجاء ذلك عقب إقرار مجلس الوزراء في عام ٢٠١٦ إيقاف زراعة الأعلاف نهائيًّا حتى ٢٥/صفر/١٤٤٠ هـ[٥٨].

صوامع الغلال ومطاحن الدقيق

عندما تم التفكير في زراعة القمح، كانت الفكرة متكاملة، أرض ومزارع، ومستثمر، وبنك إقراضي داعم ومرجعية حكومية، وخزن إستراتيجي، لدورة زراعية متكاملة الأركان والأهداف، ولتحقيق ذلك أنشئت في عام ١٩٧٢ المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وكانت أهداف المؤسسة محددة وواضحة، وتشمل تكوين صناعة متكاملة لتخزين الغلال وإنتاج الدقيق وتصنيع الأعلاف الحيوانية، وإدخال صناعات غذائية أخرى مرتبطة أو مكملة لها، وشراء الغلال وإيجاد مخزون احتياطي مناسب منها لمواجهة الظروف الاستثنائية والطارئة.

وفي إطار الإستراتيجية الزراعية، وفي عام ١٩٨٦م، تمكنت المؤسسة من إنشاء تسعة مشاريع رئيسة لها، أكملت المؤسسة إنشاء الفرع العاشر بالخرج في عام ١٩٨٩م، وبذلك تمكنّا من الخزن الإستراتيجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمملكة من إنتاج الدقيق والاكتفاء الذاتي للقمح، حيث أصبحت المؤسسة أحد أهم الحصون الإستراتيجية المؤثرة في الاقتصاد السعودي في مجال تدعيم وحماية الأمن الغذائي، حيث صدر مرسوم ملكي عام ١٩٨٦م، يربطها بوزارة الزراعة والمياه، بعدما كانت مرتبطة بوزارة التجارة، عندما كنا نستورد القمح في حينه، حيث قرر مجلس الوزراء آنذاك ربط الصوامع بوزارة الزراعة لأنه كان يرى أن الزراعة والمياه هي الأقرب للصوامع بعد أن أصبح إنتاج القمح محليًّا مما يسر ذلك على المزارعين في تسليم منتجاتهم.

وتتمثل المهام الأساسية للمؤسسة في تسلُّم القمح من المزارعين، ضمن مواصفات محددة، والتأكد من خلوه من الشوائب والآفات، وتصنيع الدقيق ومشتقاته، وتصنيع الأعلاف اللازمة لتغذية مختلف أنواع الثروة الحيوانية والداجنة، وتكوين المخزون الإستراتيجي من الغلال والمحافظة عليه.

ويعدُّ تسلُّم القمح من المزارعين أحد أهم الأنشطة الأساسية التي تعنى بها المؤسسة، حيث تقوم بتسلُّم القمح تبعًا لإجراءات سريعة وميسرة، مستخدمة الحاسب الآلي في ذلك، على أن تعطى الأولية في التسلُّم لصغار المزارعين أولًا، ومن ثم للمؤسسات والشركات، وكانت أفرع المؤسسة موزعة في مختلف مناطق المملكة (الدمام والرياض والخرج ووادي الدواسر والقصيم وحائل وتبوك وجدة وخميس مشيط والجوف)، وكان هذا التوزيع له عدة أسباب مهمة، منها أولًا أنه مرتبط بقربه من المناطق الزراعية، وثانيًا أنه على علاقة بتأمين الأمن الغذائي لكل منطقة من مناطق المملكة؛ فالدول توزع صوامع الخزن الإستراتيجي إلى عدة مناطق رئيسة وحيوية، وثالثًا إلى البيئة المناسبة التي لها دور بسيط في التخزين، حيث يمكن معالجته والتغلب عليه من خلال طرق بناء الصوامع وذلك نظرًا لجودة القمح السعودي كونه من الاصناف القاسية.

وتقوم المؤسسة، بشراء محصول القمح بأسعار تشجيعية، ابتداءً من عام ١٩٧٨م، وبسعر ريالين/ كجم، ثم ارتفع إلى ٣,٥ ريال/ كجم عام ١٩٧٩م، ونظرًا للزيادة الكبيرة في الإنتاج، قامت الدولة بتخفيض سعر الشراء إلى ريالين/كجم للأفراد وبسعر١,٥ ريال/كجم للشركات، ابتداءً من موسم ١٩٨٤/١٩٨٥م.

وفي عام ١٩٩٥-١٩٩٦م، تم خفض السعر إلى ١,٥ ريال/كجم، واقتصر التسلُّم فقط على الكميات التي حددت للمزارعين، وفقًا للشهادات الصادرة من وزارة الزراعة والمياه، قبل كل موسم زراعي، ثم خفض إلى ريال واحد/كجم، ابتداءً من عام ١٩٩٨،

وارتبطت سياسة الدعم الحكومي التشجيعي في بدايات تنفيذ السياسات الزراعية وتم خفضها تدريجيًّا بعد أن أصبحت الشركات الزراعية قوة قائدة للاقتصاد الزراعي، حيث تم خفض الدعم لدفعها باتجاه البحث عن أسواق خارجية.

واللافت للاهتمام، أن الإنتاج الزراعي تخطى كل المقاييس المتعارف عليها، وأكدت الدراسات الإحصائية العالمية أن معدل نمو الإنتاج الزراعي في المملكة حقق رقمًا عالميًّا، وأشادت به المنظمات الدولية المتخصصة بجودة القمح، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بل حصلت وزارة الزراعة والمياه على شهادات بهذا الخصوص، وكذلك من مجلس القمح الدولي، ولجنة السوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة المائدة المستديرة للطاقة الزراعية، ونادي التجارة الأوروبي، وأيضًا الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، وجميع هذه الشهادات التي نالها الإنتاج الزراعي السعودي، مثبتة بالوثائق والتقارير والإحصاءات والأرقام.

وفي هذا السياق، يمكن بيان الناتج المحلي الإجمالي بقيمة الإنتاج الزراعي وفقًا للإحصاءات الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة، للأعوام ١٩٧٤-٢٠٠٠م، حيث بلغ حجم النمو السنوي ١٣،٨ %، إذ تظهر الأرقام ما لا يمكن تجاهله أو نكرانه؛ خاصة أن هناك من له في مجال نكران الصواب والجحود والتقليل من قيمة المنجز الوطني على اختلافه، لكن الواقع دائمًا هو الذي يقرر الحقيقة ويؤكد نجاح السياسات والإستراتيجيات الزراعية، فالواقع كما نلحظ وبالأرقام يشير إلى أن وزارة الزراعة والمياه استطاعت اعتماد إستراتيجية زراعية وحيوانية، حققت أهدافها في عملية إنتاجية أصبحت حالة واقعية ملموسة، أسست بشكل جيد لصناعة الأمن الغذائي في المملكة.

وتوضح الأرقام كميات القمح التي تسلمتها مؤسسة الصوامع من المزارعين من عام ١٩٧٨-١٩٩٥ إلى أهمية هذه المؤسسة ودورها في ترسيخ الأمن الغذائي ببعده

الإستراتيجي ورغم ذلك فإن هذا المجهود الوطني الكبير لم يسلم من التحديات المرافقة له .

وعليه وفي السياق نفسه نلمس أن تحقيق الأمن الغذائي كان محاربًا من جهات دولية عديدة، وأن وزارة الزراعة والمياه وسياساتها وخططها الزراعية تمكنت بالتعاون والشركات الزراعية الوطنية من إيجاد أرضية صلبة للزراعة والتنمية الحيوانية والسمكية في بلادنا، وأن التحديات التي واجهناها كانت عديدة وبعضها حادة جدًّا، ولولا فضل الله ومن ثم الدعم الرسمي ومن قبل موظفي وزارة الزراعة والمياه وصدقية توجهاتها التي يلمسها المواطن والمسؤول لما تحقق هذا الانجاز، حيث تظهر لنا القرارات الحكومية الآخيرة بالعودة إلى إنتاج القمح أن صانع القرار السياسي تتضح لديه أهمية وحيوية الأمن الغذائي، ما يؤكد بأن السياسات والإستراتيجيات الزراعية التي تحققت كانت واحدة من التجارب الناجحة على المستوى الوطني، وكذلك تجربة المملكة الرائدة في تحلية المياه وتأمين الأمن المائي، حيث اتضح لنا بعد هذه السنوات الطوال، أن كثيرًا من الدراسات الأجنبية والتقارير الإعلامية ليست سوى عمليات تهدف إلى تشكيكنا بقدراتنا وأنفسنا، وتعزيز هواجسنا ومخاوفنا، وحرف مسارات التنمية في بلداننا، لكن بفضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ومن ثم حرص ولاة الأمر، ووجود نخبة مؤمنة وصادقة في بلادنا تحقق وتعزز الأمن الغذائي والمائي .